في ضربة جديدة للانتخابات البرلمانية المبكرة في العراق، المقررة في أكتوبر المقبل، انضم الحزب الشيوعي إلى مقاطعي هذا الاستحقاق، مبرراً ذلك بقناعته بأنّ الانتخابات لن تكون بوابة للتغيير المنشود، ولن يكون لها أي تأثير على الواقع، بسبب السلاح والمال السياسي

العراق
الحزب الشيوعي يقاطع الانتخابات

اتساع دائرة المنسحبين يعزز الشكوك بشأن مصير الاستحقاق

دعا الحزب كوادره الى تصعيد حراكها السلمي (أحمد الربيعي/فرانس برس)

بغداد ـ **عادل النواب**

في خطوة تضع عراقيل جديدة أمام جهود إجراء الانتخابات العراقية المبكرة في موعدها المقرر في العاشر من أكتوبر/تشرين الأول المقبل، أعلن الحزب الشيوعي العراقي، عن قراره النهائي بمقاطعة الانتخابات، داعياً كوادر الحزب والقوى المدنية إلى تصعيد حراكها السلمي وتحفيز كفاحها من أجل قيم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية. وكان الحزب قد قرر، قبل نحو شهرين، تعليق مشاركته في الانتخابات بشكل مؤقت، احتجاجاً على استمرار عمليات اغتيال وخطف الناشطين المدنيين في مدن جنوب ووسط العراق. وعلى الرغم من انطلاق الحملة الانتخابية منذ نحو أسبوعين، لم يبدأ الحزب بالترويج لكوادره المرشحة، في وقت قررت فيه قوى مدنية أخرى المقاطعة والانسحاب بشكل نهائي من الانتخابات المبكرة للسبب نفسه.

وعقد الحزب مؤتمراً صحافياً مقتضباً في بغداد، أمس السبت، للإعلان عن قراره، بحضور قيادات وكوادر من الحزب، مبيناً أن «قرار مقاطعة الانتخابات جاء لقناعته بأنها لن تكون بوابة للتغيير المنشود، ولن يكون لها أي تأثير على الواقع الحالي، بسبب السلاح المنفلت والمال السياسي، ولهذا قررنا العزوف عن المشاركة في الانتخابات المقبلة». ودعا الحزب من وصفهم بـ«جماهير شعبنا المكتوية بنار المحاصصة والفساد» إلى «توحيد الجهود ومواصلة النضال السلمي من أجل إصلاح كامل المنظومة الانتخابية، وسنّ قانون عادل للانتخابات النزيهة التي تعبّر عن الجماهير العراقية من دون تلاعب وتزوير».

وحول هذا التطور، قال سكرتير الحزب الشيوعي العراقي، رائد فهمي، لـ«العربي الجديد»، إن «العراق يشهد أوضاعاً غير مستقرة على كافة الأصعدة، خصوصاً على المستوى السياسي والأمني، وهذا الأمر يعني عدم توفير أجواء مواتية لإجراء انتخابات حرة نزيهة». وعن قرار الحزب بعدم المشاركة، أوضح أن «مشاركة الشيوعي في الانتخابات، لا يمكن أن تتم من دون توفر الشروط الضرورية لضمان إجراء انتخابات نزيهة عادلة، ومنع استخدام المال السياسي، وتحييد السلاح المنفلت عنها، وبخلاف ذلك المشاركة في الانتخابات لن تكون سوى عملية إعادة إنتاج للمنظومة السياسية ذاتها، منظومة المحاصصة والفساد، ولإرادة الإزمات». وأضاف فهمي أن «اللجنة المركزية للحزب الشيوعي قررت العودة إلى تنظيمات الحزب لاتخاذ قرار جماعي عبر استفتاء أعضائه كافة بشأن المشاركة في الانتخابات أو مقاطعتها، وجاءت نتائج الاستفتاء مؤيدة للمقاطعة بأغلبية واضحة». وشدد سكرتير الحزب الشيوعي على «ضرورة تغيير المسار السياسي بالقطيعة مع نهج المحاصصة والطائفية السياسية الذي قامت عليه العملية السياسية المأزومة، وتحقيق الديمقراطية التي يهددها من يلجؤون إلى المال السياسي والسلاح المنفلت والتزوير وإشاعة ثقافة الفساد». وردا على سؤال بشأن علاقة القرار بمقاطعة «التيار الصدري» أيضاً للانتخابات، قال إنه «ليست هناك أي علاقة أو ارتباط بمقاطعة زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، بل قرار اتخذه الحزب بأغلبية وبمشاركة كل قياداته وفروع حزبه في عموم مدن العراق».

في غضون ذلك، أكدت مصادر مقربة من قوى مدنية أخرى، أبرزها «التيار المدني» الذي يتزعمه الناشط الحالي فايق الشيخ علي، وحزب «البيت الوطني»، و«اتحاد العمل والحقوق»، عن استمرار موقفها المقاطع للانتخابات. وقال ناشط مدني بارز في مدينة النجف، طلب عدم الكشف عن اسمه، لـ«العربي الجديد»، إن «المشاركة في هذه الانتخابات بالنسبة للقوى المدنية ستكون بمثابة منح ترخيص أو شرعية تجديد للأحزاب الدينية الحاكمة منذ 18 عاماً». وأضاف «لا يمكن أن نشارك ونقتنع بثلاثة أو خمسة مقاعد لن نغيّر عبرها شيئاً، وسنكون متورطين في معادلة سياسية جديدة قائمة على المحاصصة بين الطوائف». وكشف عن بدء البعثة الأممية في بغداد جهوداً لثني بعض القوى المدنية عن المقاطعة، مضيفاً «عليهم أن يقنعوا الشارع بأن هذه الانتخابات ستجلب تغييراً قبل إقناع القوى السياسية المقاطعة». ومع الإعلان الجديد لـ«الشيوعي»، تتضاعف التحديات أمام حكومة مصطفى الكاظمي لإجراء الانتخابات، على الرغم من تعهدات وزير الخارجية فؤاد حسين من واشنطن، أمس الأول الجمعة، بإجراء الانتخابات في موعدها المقرر.

وقال عضو التيار المدني العراقي أحمد حقي، لـ«العربي الجديد»، إنهم غير معنيين بإقناع زعيم «التيار الصدري» مقتدى الصدر بالعودة إلى الانتخابات من عدمها، لأنه شريك رئيسي لهم، «لكن دخول القوى المدنية المنبثقة عن تشرين (تظاهرات أكتوبر 2019) أو التي قبلها إلى الانتخابات سيُستخدم حجة من قبل الأحزاب الإسلامية للحديث عن شفافية وسلامة الانتخابات».

وأضاف حقي، في اتصال هاتفي من مدينة أربيل حيث يتواجد عدد غير قليل من الناشطين هناك بسبب تهديدات تلقوها من قبل جماعات مسلحة، أن «مفوضية الانتخابات وافقت على دخول أجنحة سياسية للميليشيات مختلفة في الانتخابات، على الرغم من أن القانون واضح ويحظر مشاركة الميليشيات أو الأحزاب التي تمتلك أجنحة مسلحة في الانتخابات»، معتبراً ذلك «أولى علامات التلاعب في الانتخابات».

في المقابل، قال الخبير في الشأن السياسي والأمني العراقي، أحمد الشريفي، لـ«العربي الجديد»، إن «انسحاب ومقاطعة قوى سياسية للانتخابات البرلمانية المبكرة، يوجّه رسائل للمجتمع الدولي بأن وضع العراق غير مستقر وغير جاهز لإجراء العملية الانتخابية، وأن إجراءها في هذا الظرف يعرّضها للطعن في نزاهتها». وأكد الشريفي أن «استمرار إعلان جهات وشخصيات سياسية مقاطعتها للانتخابات المبكرة، قد يدفع بشكل حقيقي إلى تأجيل موعد هذا الاستحقاق، وربما هذا التأجيل، بناء على مطالبات دولية، وتوصيات ترفع من قبل جهات وأطراف دولية لها تأثير على الوضع العراقي الداخلي».

وحذر من أن «تأجيل الانتخابات البرلمانية المبكرة، من جديد، سوف يدفع بلا شك بمتظاهري تشرين إلى التظاهر من جديد، بتظاهرات غاضبة وعارمة في عموم مدن العراق، خصوصاً أن إجراء الانتخابات المبكرة يعد من أهم وأبرز مطالب المتظاهرين، وعدم حصولها وسط غياب الخدمات والانفلات سيكون دافعاً قوياً لنزول المتظاهرين بقوة إلى الشارع، خصوصاً في مدن وسط وجنوب العراق».

توقعات بمشاركة متدنية

رأت البرلمانية ندى شاكر جودت، عضو التحالف «النصر» الذي يتزعّمه حيدر العبادي، أن انسحاب قوى سياسية جديدة من العملية الانتخابية «كان متوقعاً». وأضافت، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن «استمرار انسحاب ومقاطعة قوى وشخصيات سياسية من الانتخابات سيبه غياب أي ضمانات حقيقية على نزاهة وعدالة الانتخابات، حتى وإن جرت العملية الانتخابية في موعدها، فهذه الضمانات ما زالت إلى الآن إعلامية فقط». ورأت أنه «في حال جرت الانتخابات البرلمانية في موعدها، وهو أمر مستبعد، فالمشاركة الشعبية ستكون متدنّية جداً، وربما لا تتعدى العشرة في المائة».

حلفاء إيران يهاجمون وزير الخارجية
طائرة مسيّرة تستهدف قاعدة للتحالف في أربيل

بغداد ـ **سلام الجاف**

في مواقف متشنجة جديدة في بغداد، هاجمت قوى سياسية وفصائل مسلحة حليفة لإيران وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين، بعد التصريحات التي أدلى بها أول من أمس الجمعة من واشنطن، وأكد فيها حاجة القوات العراقية للدعم الأميركي، محذرة من محاولات تسويف الانسحاب الأميركي. وتزامن تصعيد القوى الحليفة لطهران نبرتها ضد حسين الموجود حالياً في واشنطن، والذي يخوض اجتماعات ضمن جولة الحوار الاستراتيجي الرابعة بين العراق والولايات المتحدة، مع هجوم بطائرة مسيرة استهدف قاعدة حرير التابعة للتحالف الدولي في أربيل. ووصف زعيم مليشيا «عصائب أهل الحق» قيس الخزعلي تصريحات وزير الخارجية فؤاد حسين بأنها «محاولة للإبقاء على القوات الأميركية بالعراق».

من جهتها، أصدرت ما تعرف بـ«الهيئة التنسيقية لفصائل المقاومة العراقية»، المؤلفة من نحو 10 مليشيات حليفة لإيران أبرزها «كتائب حزب الله»، و«كتائب سيد الشهداء»، و«كتائب الإمام علي»، و«عصائب أهل الحق»، بيانات مشتركة هددت فيها بمواصلة مهاجمة القواعد التي تضم أميركيين في حال لم يحصل انسحاب كامل للقوات الأميركية وقوات التحالف الدولي. وأضافت أن المقاومة لن تسمح بوجود أي جندي على أرض العراق وبأي صفة كانت وتحت أي ذريعة». بدوره، عد ائتلاف «دولة القانون»، الذي يتزعمه رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، تصريحات حسين «مخيبة للآمال وغير مقبولة»، وقال عضو الائتلاف محمد سعدون، لـ«العربي الجديد»، إن «التصريحات هي مقدمة لبقاء القوات الأميركية في العراق». فيما دعا تحالف «الفتح»، الجناح السياسي لـ«الحشد الشعبي»، وزير الخارجية إلى أن يكون «ممثلاً للعراق لا لرأيه الشخصي». وكانت رسائل التهديد متواصلة بالفعل على الأرض أمس، إذ كشف المتحدث باسم التحالف الدولي العقيد واين ماروتو عن تعرض قاعدة حرير التابعة للتحالف، في مدينة أربيل، لهجوم بطائرة مسيّرة، من دون وقوع خسائر بشرية أو مادية.

وقال مسؤول أمني كردي في أربيل، لـ«العربي الجديد»، إن «الهجوم وقع أول من أمس الجمعة، والتحقيقات تشير إلى أن الطائرة انطلقت من مناطق تسيطر عليها فصائل الحشد». في غضون ذلك، لم تستبعد مصادر في وزارة الدفاع الأميركية والبيت الأبيض إمكانية أن تحافظ أميركا على وجودها العسكري في العراق على المستوى الحالي عند 2500 عسكري، مع تغيير وظائفهم «على الورق»، حسب ما أفادت صحيفة «نيويورك تايمز».

أميركا قد تحافظ على مستوى وجودها العسكري

للحديث تتمة...

عيد الرسائل الدموية بين الضامنين

عبسي سميسم

كان عيد الأضحى على السوريين في محافظة إدلب هذا العام، مختلفاً عن غيره من الأعوام، ومختلفاً عن سواه في باقي المناطق السورية، ليس بسبب سوء الأحوال المعيشية وعدم القدرة على تلبية أبسط متطلبات العيد، ولا بسبب ظروف الحياة في مخيمات النزوح، ولا حتى بسبب التشتت الذي تعيشه معظم الأسر السورية. فقد سمحت الحكومة التركية، هذا العام، للكثير من السوريين اللاجئين في تركيا بزيارة أهلهم خلال فترة العيد، إلا أن خلافاً بين ضامنَي اتفاق أستانة؛ تركيا وروسيا، استدعى من موسكو توجيه رسائل لأنقرة منذ اليوم الأول لعيد الأضحى، تعبّر لها من خلالها عن عدم رضاها عن نتائج المشاورات معها، ولكي تثبت لها امتلاك أوراق قوة لصالحها في المفاوضات المقبلة حول منطقة جبل الزاوية والسيطرة على الطريق الدولي «أم 4». وبالطبع كانت رسائل الضامن الروسي عبارة عن مجازر بحق المدنيين من سكان المناطق الواقعة تحت وصاية القوات التركية، جلّهم من النساء والأطفال، ارتُكب بعض هذه المجازر في عمق المناطق التي تنتشر فيها القوات التركية، واستهدفت مدنيين، بينهم من يحملون بطاقة الحماية المؤقتة التركية الذين سمحت لهم أنقرة بالدخول إلى سورية وقضاء إجازة العيد، الأمر الذي أظهر تركيا في موقف غير القادرة على تأمين حياة حتى من سمحت لهم بالمغادرة إلى سورية، ويبدو أن الجانب الروسي تقصّد، خلال فترة العيد، أن تكون رسائله واضحة، باستهداف عائلات مدنية بأسلحة ذكية موجهة بالليزر، تكاد تكون نسبة الخطأ فيها معدومة، كان آخرها استهداف منزل قتل فيه سبعة أشخاص من عائلة واحدة في بلدة بليون، جلّهم من الأطفال والنساء. ودفع هذا الأمر الآلاف من سكان إدلب إلى التظاهر احتجاجاً على الصمت التركي، خصوصاً بعد لقاء وجهاء من جبل الزاوية بضابط تركي وإطلاعه على نتائج المجزرة التي ارتكبت، من دون أن يقدم أي وعد بالردّ أو أي تعهّد بضمان سلامة المدنيين. وينذر هذا الأمر بموجة نزوح جديدة من مناطق جبل الزاوية التي بات سكانها يتوقعون مزيداً من المجازر بحقهم، ريثما يتم التوصل إلى تفاهمات نهائية بين الأطراف الضامنة لمنطقة خفض التصعيد الرابعة «أي محافظة إدلب وجزء من ريف حماة الشمالي». وإلى ذلك الحين، يبقى على السكان تحمّل مضامين الرسائل الدموية بين الضامنين، وسط صمت دولي مطبق.

SCOOP

قنوات اتصال بين مصر وحزب الله

القاهرة ـ **العربي الجديد**

كشفت مصادر مصرية خاصة، عن تنشيط مسؤولين في جهاز المخابرات العامة، قنوات اتصال سرية مع «حزب الله» اللبناني أخيراً، على ضوء مجموعة من المتغيّرات الإقليمية، وسعي القاهرة للعب أدوار متعددة خلال الفترة المقبلة، والبحث عن نفوذ ومكتسبات للنظام المصري في المعادلة الدولية، على حد تعبير المصادر. وقالت المصادر، لـ«العربي الجديد»، إنّ مسؤولي الملف اللبناني في جهاز المخابرات العامة المصري، نشّطوا أخيراً قنوات اتصال سرية مع «حزب الله» اللبناني. وأضافت أنه للمرة الأولى منذ فترة ليست بالقصيرة، يجري اتصال مباشر بين مسؤول رفيع في الجهاز، ونائب الأمين العام لـ«حزب الله»، نعيم قاسم، جرى خلاله التباحث حول عدد من الملفات محل الاهتمام المشترك، وعلى رأسها الوضع في قطاع غزة، والوساطة التي تقوم بها مصر بين الفصائل الفلسطينية، التي يحظى بعضها بدعم وتنسيق مع «حزب الله»، والاحتلال الإسرائيلي. كما تم التباحث بملف الأزمة السورية والدور الذي يلعبه «حزب الله» إلى جانب النظام السوري، بالإضافة إلى ملف الأوضاع في لبنان في ظلّ الأزمة الطاحنة هناك وتعثّر تشكيل حكومة.

وبحسب المصادر، فإنّ ملفي التهدئة في قطاع غزة، والأزمة اللبنانية، احتلا الجانب الأكبر من الاتصالات التي جرت أخيراً بين المسؤولين في مصر، ونائب الأمين العام لحزب الله، مشددةً على أنّ المسؤولين المصريين دعوا قيادة «حزب الله» للتنسيق بشأن الوضع في غزة، وعدم تصعيد الأمور في الوقت الراهن، وذلك رغبة في تأمين الدور المصري هناك، بالإضافة لترسيخ نفوذ القاهرة في مكونات المشهد الفلسطيني. وأشارت المصادر إلى أنّ تنشيط القاهرة قنوات الاتصال مع «حزب الله»، يأتي في وقت بدأت فيه مصر اتصالات مع إيران، في محاولة لإيجاد مسار جديد في العلاقات بين البلدين يضمن التنسيق بينهما عبر قناة استخبارية.

وقالت المصادر إنّ «دراسة وافية لعدد من الملفات جرت أخيراً، وكان من بينها ملف حزب الله وتقاطعاته مع المصالح المصرية، وتم الاستقرار على ضرورة إعادة تنشيط قنوات التواصل معه، خاصة في ظلّ إدراك مصر حجم تأثير الحزب على المشهد الفلسطيني، عبر علاقاته الوثيقة ودعمه للفصائل المسلحة، بشكل كان يجعله صاحب قرار في أوقات مضت بشأن التصعيد مع الجانب الإسرائيلي من عدمه، وتحديد توقيتات ذلك».

وأضافت المصادر: «يبدو أنّ هناك رغبة مصرية ليس في امتلاك أوراق لعب أمام القوى الغربية في ملفات الشرق الأوسط فحسب، ولكن أيضاً في امتلاك أوراق من شأنها زيادة مكتسبات القاهرة أمام الشركاء الخليجيين، في وقت تطرح فيه مصر نفسها وسيطاً يدير العلاقات والتشابكات بين المحورين الإيراني والخليجي». وبحسب المصادر، تناول الاتصال الذي جرى مع نعيم قاسم، إمكانية تهيئة الأجواء لتشكيل حكومة جديدة، وكان ذلك قبل الزيارة الأخيرة لرئيس الحكومة السابق الذي كان مكلفاً تشكيل الحكومة قبل أن يعتذر، سعد الحريري، للقاهرة وما تبعها من تطورات سياسية.

القاهرة وأنقرة: توقف تكتيكي للمفاوضات

القاهرة ـ **العربي الجديد**

قالت مصادر دبلوماسية مصرية، لـ«العربي الجديد»، إن مسار المفاوضات بين القاهرة وأنقرة لإعادة تطبيع العلاقات بشكل كامل بينهما، يشهد حالياً فترة من «التعطيل التكتيكي» من الطرفين، مما يؤدي إلى إرجاء اتخاذ خطوات أخرى للتقارب الفعلي، وذلك على خلفية مستجدات عدة. أبرز هذه المستجدات تكرار إبداء الإمارات وفرنسا انزعاجهما من الأجواء الإيجابية التي سَبَقت المباحثات «الاستكشافية» بين القاهرة وأنقرة في الفترة الأخيرة، إضافة إلى عدم إبداء تركيا مرونة في ملف التواجد العسكري في ليبيا، والذي يمثّل حساسية خاصة بالنسبة لمصر، حتى مع تحسن العلاقات الواضح مع الحكومة الليبية الحالية وابتعادها خطوات عن الدعم اللامحدود للميليشيات شرق ليبيا بقيادة خليفة حفتر.

ومن الناحية الأخرى، ذكرت المصادر أن من الخلفيات هذا الأمر ضيق تركيا من الضغوط المصرية الجديدة على طرابلس لمراجعة الأوضاع المستقرة مع أنقرة، وتكرار التصريحات الرسمية المصرية عن ضرورة خروج القوات التركية من ليبيا. وأضافت المصادر أن مشاركة مصر في إدانة التحرك التركي الأخير في قبرص وإعادة فتح منطقة فاروشا في قبرص، تأتي في سياق رفع القاهرة تكلفة التقارب الثنائي، وفي الوقت نفسه توجيه رسالة طمأنة إلى اليونان وقبرص المدعومتين من الاتحاد الأوروبي واللتين طالما لعبتا أدواراً لصالح النظام المصري على ساحة الاتحاد بمساندة من فرنسا.

وأوضحت المصادر أن مصر تعي جيداً أن التقدم الذي تحقق في ملف التعامل مع الإعلام المعارض من الأراضي التركية هو «تقدم هش وقابل للتراجع في أي لحظة طالما لم يتم إبعاد الإعلاميين وقيادات جماعة الإخوان المسلمين من الأراضي التركية». وعلى الرغم من عدم تمسّك مصر بترحيل السواد الأعظم من هؤلاء واقتصار مطالبتها بتسليم عدد محدود من المطلوبين المتهمين الرئيسيين في مجموعة من قضايا تمويل أنشطة «الإخوان» قبل وبعد 2013، إلا أن مصر تتمسك بإيصال رسالة إلى تركيا مفادها ضرورة وقف أي مساندة للجماعة، مع ترحيبها بالتقدّم الذي حصل في هذا الملف. وترغب مصر في أن يسير التقدم في الملف الليبي بموازاة التفاهم في ملف «الإخوان» والمعارضين، حتى لا تستح من وجهة نظرها- الفرصة للتراجع التركي عما تم الاتفاق عليه سلفاً.

وتتمسك تركيا بتواجدها العسكري في عدد من القواعد غربي ليبيا، باعتباره أثراً طبيعياً لاتفاقيات سياسية مع الحكومة في طرابلس، شأنها شأن باقي النتائج التي ترتبت على الاتفاقيات الثنائية مع حكومة الوفاق السابقة، طالما لم تلغها الحكومة الحالية، التي يعكس أداؤها التفاهم المصري التركي الحالي.

تتمسك تركيا بتواجدها العسكري في قواعد غربي ليبيا

وبحسب المصادر، فإن شروط مصر للقبول بالتواجد العسكري التركي في ليبيا مع استمرار التفاوض الإيجابي لتطبيع العلاقات، ما زالت تتمثل في الالتزام الكامل باتفاق وقف إطلاق النار الموقّع في ديسمبر/كانون الأول الماضي، وعدم إدخال أسلحة جديدة إلى الأراضي الليبية، والبدء في جدولة انسحاب العناصر التركية خلال العام الحالي، فضلاً عن إبداء الجدية في وقف جلب العناصر الأجنبية (المرتزقة)، والمضي قدماً في إعادة المقاتلين غير الليبيين إلى أراضيهم، «وهو ما أبدت فيه تركيا مرونة أكبر من باقي الشروط» بحسب المصادر، ارتباطاً بسابقة إجلائها معظم المرتزقة السوريين والتونسيين، بحسب بيانات حقوقية سابقة.

ومنذ أسبوعين تقريباً، أشاد وزير الخارجية المصري سامح شكري بما تحقق من وقف بعض أنشطة المعارضين الإعلامية من أنقرة، قائلاً إن جولات استكشافية أخرى ستعقد بين الطرفين، من دون تحديد موعد للقاءات المقبلة، في وقت كان من المنتظر فيه بحسب الأجواء الإيجابية في المفاوضات السابقة، أن يُعقد لقاء على المستوى الوزاري خلال الصيف الحالي، وأن يسافر وفد مصري إلى أنقرة.

محادثات ليبية في روما: إنقاذ الانتخابات أم تمييعها؟

طرابلس ـ **العربي الجديد**

مع استمرار الانسداد أمام العملية الانتخابية في ليبيا، في ظل خلافات بين الأطراف السياسية في البلاد وتعارض مواقف القوى المختلفة، تستضيف العاصمة الإيطالية روما، ابتداء من اليوم الأحد، سلسلة محادثات لـ«إنقاذ» الانتخابات المقرر إجراؤها في 24 ديسمبر/كانون الأول المقبل، وفق ما كشفت وكالة «نوفا» الإيطالية، وذلك بعد فشل محادثات جنيف الأخيرة التي جرت تحت إشراف الأمم المتحدة في الأول من يوليو/تموز الحالي، في التوافق على القواعد الدستورية للعملية الانتخابية.

وبحسب وكالة «نوفا»، ستُجرى لقاءات للجنة البرلمانية الجديدة في روما اعتباراً من اليوم الأحد. وهذه اللجنة تشكّلت بقرار من مجلس النواب لصياغة قانون انتخابي وإجراء الانتخابات قبل التاريخ المحدد في خريطة الطريق السياسية لملتقى الحوار السياسي الليبي. ولم يُكشف عن الفترة التي ستستغرقها محادثات روما، لكن من المنتظر استمرارها لعدة أيام، وفق «نوفا»، التي أشارت إلى أن هذه اللقاءات ستشهد حضور شخصيات رفيعة المستوى في المشهد الليبي، على غرار رئيس مجلس النواب عقيلة صالح ورئيس المفوضية العليا للانتخابات عماد السايح. وتأتي اجتماعات روما، فيما تستعد البعثة الأممية للإشراف على استئناف محادثات لجنة الاتفاقات في ملتقى الحوار السياسي، التي بدأت السبت الماضي وتم تأجيلها إلى ما بعد عطلة عيد الأضحى، خلال الأيام المقبلة.

وفي خطوة استباقية لمحادثات روما، أعلن المجلس الأعلى للدولة، الجمعة، عن رفضه لأي «تصرف أحادي» بشأن إقرار قانون الانتخابات العامة في البلاد. وأكد رئيس المجلس الأعلى للدولة خالد المشري، في بيان، أن «إقرار قانون الانتخابات العامة هو من اختصاص مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، وأن أي تصرف أحادي من الجهتين يعتبر مرفوضاً طبقاً لنصوص الإعلان الدستوري». ولفت إلى أن أي تعديل لا بد أن يتم بالتوافق بين المجلسين، مستنداً إلى مواد الاتفاق السياسي التي تنص على ضرورة تشكيل مجلس النواب ومجلس الدولة «لجنة مشتركة مهمتها اقتراح مشروع قانوني الاستفتاء والانتخابات العامة لاستكمال المرحلة الانتقالية»، مشدداً على أن دور المفوضية العليا للانتخابات والبعثة الأممية هو استشاري وفني فقط. وقالت مصادر برلمانية لـ«العربي الجديد» إن البعثة الأممية تخشى من تعقيدات إضافية في المسار الانتخابي في حال تمرير قانون الانتخابات الخاص برئيس الدولة، وسط اعتراض أطراف سياسية أخرى، متحدثة عن تحالف يربط صالح والسياح من أجل تمرير قانون انتخاب الرئيس، وهو ما كان وراء فكرة اللقاء في روما ومحاولة إعطاء زخم دولي للخطوة.

وتعليقاً على ذلك، رأى الناشط السياسي الليبي عثمان مريوة، في حديث مع «العربي الجديد»، أن عقيلة صالح يحاول الاستفادة من الخلاف القائم حول الأساس القانوني للانتخابات الرئاسية، باعتماد نص القرار رقم 5 الصادر عام 2014 بشأن انتخاب رئيس مؤقت للدولة فقط، ليكون أساساً لقانون الانتخابات الرئاسية، بما يخدم مصالح وأهداف خاصة بعيدة عن الأهداف الأصلية للانتخابات. وينص القرار رقم 5 الصادر عام 2014 على أن يجري انتخاب رئيس مؤقت للدولة بطريق الاقتراع العام السري المباشر وبالأغلبية المطلقة لأصوات المقترعين. ووصف مريوة محاولات صالح وحلفائه لتوجيه العملية الانتخابية، بـ«الالتفاف»، موضحاً أن قانون الانتخابات الذي فشل مجلس النواب في طرحه على النواب للنقاش في العديد من المرات يتضمّن أيضاً توزيعاً جديداً للدوائر الانتخابية في البلاد، لتتماشى التوزيعة السكانية مع مساعي إجراء الانتخابات الرئيسية بشكل مباشر من الشعب، «وفي محاولة لإيهام الرأي العام بأن مقترح تقسيم الدوائر الانتخابية مجدداً له قبول من مؤسسات الدولة جاء المقترح للنواب من طرف المفوضية العليا للانتخابات عماد السايح».

مخاوف من سعي صالح للتمرير قانون يخدم أهدافه (محمد الشاهد/فرانس برس)

شرق غرب

العراق: اعتقال المتورطين بتفجير مدينة الصدر

أعلن رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي (الصورة)، أمس السبت، عن اعتقال المتورطين بتفجير سوق شعبي في مدينة الصدر شرقي بغداد الإثنين الماضي، أدى إلى سقوط 30 قتيلاً و50 جريحاً. وأكد المكتب الإعلامي للكاظمي أنّ الأخير قال خلال لقاء جمعه بذوي ضحايا التفجير، إنّ القوات العراقية تمكنت من القبض على كلّ أعضاء الشبكة الإرهابية التي نفذت الهجوم على السوق.
(العربي الجديد)

عودة الطيران الروسي لمنتجعات مصر في 9 أغسطس

أعلنت روسيا، أمس السبت، استئناف رحلات الطيران بين العاصمة موسكو والمنتجعات السياحية المصرية في مدينتي الغردقة وشرم الشيخ، اعتباراً من 9 أغسطس/آب المقبل، بعد توقف دام نحو 6 سنوات. وذكر بيان للسفارة الروسية في القاهرة أنه «تقرر تحديد يوم 9 أغسطس المقبل، لانطلاق 5 رحلات أسبوعياً من موسكو إلى مدينتي الغردقة وشرم الشيخ، شمال شرقي مصر».
(الأناضول)

4 قتلى من «الحرس الثوري» جنوبي إيران

أعلنت القوات البرية للحرس الثوري الإيراني، عن مقتل أربعة من عناصرها، أمس السبت، في محافظة سيستان وبلوشستان جنوب شرقي البلاد. وذكر الحرس الثوري في بيان، أنّ هؤلاء قتلوا في اشتباك مع «الأشرار» المسلحين في منطقة غونيك في المحافظة، قائلاً إنّ أحدهم ضابط والثلاثة الآخرين من قوات الباسيج. ولم يسمّ «الحرس الثوري» المجموعة التي اشتبكت معها قواته، لكن سبق أن نفذت جماعة «جيش العدل»، التي تصنفها إيران إرهابية، عمليات مشابهة في المحافظة.
(العربي الجديد)

«العفو الدولية» تحض على وقف بيع تقنيات التجسس

دعت منظمة العفو الدولية، أول من أمس الجمعة، إلى فرض وقف مؤقت على بيع واستخدام تقنيات التجسس، قائلة إنّ المزاعم عن استخدام حكومات برنامج «بيغاسوس» الذي زودتها به شركة «أن أس أو» الإسرائيلية، للتجسس على صحافيين ونشطاء ورؤساء دول «كشفت أزمة حقوق إنسان عالمية». وحذرت المنظمة في بيان من «التأثير المدمر لصناعة برامج التجسس غير المنظمة على حقوق الإنسان في العالم».
(فرانس برس)

«مراسلون بلا حدود» تعتذر من الجزائر

سحبت منظمة «مراسلون بلا حدود»، أمس السبت، اسم الجزائر من قائمة بلدان كانت زعمت في تقرير نشرته الإثنين الماضي، أنّها استخدمت برنامج التجسس «بيغاسوس»، الذي تنتجه شركة «إن إس أو» الإسرائيلية. وقدمت المنظمة اعتذاراً رسمياً للجزائر، مؤكدة في بيان، أنّ إدراج الأخيرة ضمن قائمة الدول التي تستخدم البرنامج «كان خطأ منها»، وقد تم تصحيح هذا الخطأ». وكانت الحكومة الجزائرية قررت أول من أمس الجمعة، رفع دعوى قضائية ضد «مراسلون بلا حدود» على خلفية هذه الواقعة.
(العربي الجديد)

الحدث

باتت الاحتمالات أمام سكان منطقة درعا البلد بمدينة درعا جنوب سورية، محصورة بين خيارين؛ إما الرضوخ لشروط النظام وبالتالي فكّ الحصار عن أحياء المنطقة، أو الذهاب نحو المواجهة مع مواصلة النظام تعزيز قواته بمحيط درعا البلد

حصار درعا البلد

النظام السوري يضغط: الاستسلام أو المواجهة

عبد الله البشير

يضيّق النظام السوري الخناق على منطقة درعا البلد في مدينة درعا جنوب سورية، حيث دخل الحصار الكامل على أحياء هذه المنطقة، شهره الثاني، في ظلّ مؤشرات على أن تدخلاً عسكرياً وأسع النطاق بلوح في الأفق، مع استمرار رفض الأهالي تسليم السلاح والخضوع مرة أخرى لسلطة النظام وداعميه الروس والإيرانيين.

وذكرت مصادر محلية لـ«العربي الجديد»، أنّ قوات النظام تواصل تعزيز نقاط تمركزها في محيط درعا البلد، في الوقت الذي قدمت فيه مقترحات قبل أيام، لإنهاء الحصار عن المنطقة؛ منها تسوية أوضاع عدد من الشبان المطلوبين، على أن يحدد عددهم في وقت لاحق، وتسليم السلاح الفردي الموجود لدى الأهالي في هذه الأحياء، مع إقامة نقاط تفتيش في المنطقة، وإعادة فتح الطرقات وإنهاء الحصار المفروض من قبل النظام منذ أكثر من شهر بدعم روسي واضح. ولكن على الرغم من ذلك، فإنّ التهديد بالعمل العسكري قائم، بينما تحاول لجنة التفاوض المحلية تأجيله حفاظاً على أرواح المدنيين.

وكانت قد تضاربت الأنباء في الساعات الماضية، عما إذا كان تم بالفعل التوصل إلى اتفاق بشأن فك الحصار عن درعا البلد، مقابل تنفيذ الشروط التي وضعها النظام.

وقال محافظ درعا التابع للنظام، مروان شربك، مساء الجمعة، إنه «تم تحقيق تقدم في المباحثات حول تسوية جديدة في درعا البلد، ولا اتفاق نهائياً حتى اللحظة». بدوره، قال قائد شرطة درعا ضرار دندل: «ما زالت القوات العسكرية تصل إلى درعا، لتكون رهن إشارة القيادة الأمنية».

من جهته، نفى العميد إبراهيم الجباوي، عضو هيئة التفاوض السورية، التوصل إلى اتفاق مع قوات النظام. وقال الجباوي المنحدر من محافظة درعا، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن المفاوضات بين لجنة التفاوض المركزية في درعا وممثلي النظام السوري ما زالت مستمرة، من دون استبعاده احتمالات التصعيد من جانب النظام. وكانت قوات النظام عاودت مساء أول من أمس الجمعة، ولليوم الثاني على التوالي، استهداف الأحياء السكنية المحاصرة في درعا البلد، بالرشاشات الثقيلة، ما دفع عددا من العائلات للنزوح إلى المناطق الداخلية في الأحياء. ويقطن في أحياء درعا البلد نحو 11 ألف عائلة، يعيش أفرادها ضمن ظروف إنسانية خانقة، زادها الحصار تدهوراً، وهو ما ينذر بحدوث كارثة إنسانية في الجنوب السوري، مع انعدام الآمال بالتوصل لاتفاق يرضي الجانبين، خاصة أن الجانب الروسي يساند النظام في محاولته إخضاع كامل محافظة درعا.

في السياق، أشار الناطق باسم «تجمع أحرار حوران» المعارض، أبو محمود الحوراني، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أنّ «الهدف الحالي لقوات النظام تعزيز مواقعها في المساجد في سورية، فضلاً عن كونه المكان الذي انطلقت منه شرارة الثورة السورية في ربيع عام 2011. لذا، يحاول النظام بشتى السبل السيطرة عليه بسبب رمزيته لدى الشارع المعارض.

ويطالب النظام السوري والجانب الروسي، إضافة إلى تسليم أهالي منطقة درعا البلد سلاحهم الفردي، بتسليم مطلوبين لأجهزة الأمنية التابعة للنظام، إلا أنّ اللجنة المركزية وممثلي عشائر درعا البلد، رفضوا الاستجابة لهذه المطالب، وهو ما دفع النظام إلى نقل قوات له إلى محيط درعا البلد، للضغط على اللجنة.

وبحسب الحوراني، دخلت مجموعات محلية تابعة للفرقة الرابعة التي يقودها ماهر الأسد، شقيق رئيس النظام بشار الأسد، يرافقها عناصر من مليشيا «الغيث» المدعومة من قبل إيران، إلى محيط درعا البلد، بهدف إخضاع حيي المنشية وسجنة. ومنذ أكثر من 30 يوماً قامت قوات النظام بتدقيق أمني للهويات الشخصية في مدخل مدينة درعا الشرقي، ومنعت أهالي درعا البلد من الدخول إلى المدينة، وأرغمتهم على العودة، بحسب ما وثّق «تجمع أحرار حوران».

وأوضح الحوراني أنّ «التصعيد الأخير ضد درعا البلد، جاء بعد مسرحية الانتخابات الرئاسية وخروج الأهالي بتظاهرات رافضة لها»، معتبراً أن «ما يجري اليوم هو عملية انتقامية للنيل من الأهالي». وتتبع أحياء «درعا البلد» لمدينة درعا مركز المحافظة، التي تحمل الاسم ذاته، وقد فشل النظام في السيطرة عليها بعد مرور 3 سنوات على اتفاقات تسوية تحت رعاية الجانب الروسي الذي تخلى عن دوره كضامن لهذه الاتفاقات التي تمنع قوات النظام من الدخول إلى المدن والبلدات التي كانت تحت سيطرة فصائل المعارضة السورية. وكانت فصائل المعارضة اضطرت إلى توقيع اتفاقات تسوية، لتجنيب الجنوب السوري حملة عسكرية واسعة النطاق، ولكن تبيّن لاحقاً أن هذه الاتفاقات كانت مدخلاً واسعاً لشنّ عمليات انتقام جماعية بحقّ سكان المناطق التي كانت تحت سيطرة هذه الفصائل.

في السياق، قال الباحث في «المؤسسة السورية للدراسات وأبحاث الرأي العام»، رشيد حوراني، إنّ النظام السوري «لن يلتزم بأي اتفاق»، مضيفاً في حديث مع «العربي الجديد»: «هذه سياسة النظام مع كل المناطق السورية منذ اندلاع الثورة وحتى يومنا هذا». ولفت حوراني إلى أنّ «روسيا هي من تمتلك الأوراق في درعا، لكنها تستخدم الأطراف المنخرطة في الصراع، وفق تطورات الأوضاع». وأوضح أن موسكو «تستخدم اللواء الثامن بقيادة أحمد عودة، والذي يضم مقاتلين سابقين في فصائل المعارضة، ضد الإيرانيين في جنوب سورية، لكنها منعت الرواتب عن اللواء عندما رفض إرسال عناصره لمحاربة داعش في البادية». وأشار حوراني إلى أن موسكو «تهدد أهالي محافظة درعا بالمليشيات الإيرانية»، لافتاً إلى أنّ «العلاقة بين الروس والإيرانيين في جنوب سورية لم تصل بعد إلى مرحلة الصراع المعلن، وكل منهما يستخدم المعطيات على الأرض لتحقيق مصالحه، لكن التفوق للروس».

واعتبر حوراني أن قوات النظام «متهالكة»، مشيراً إلى أن هذه القوات «غير قادرة على فرض سيطرتها على مدن وبلدات الجنوب السوري من دون المليشيات المحلية والطائفية الإيرانية». ولفت إلى أن النظام السوري «يستخدم أسلوب التهجير لإفراغ الجنوب السوري من الشباب القادرين على مواجهته»، موضحاً: «يسمح النظام للشباب بمغادرة سورية إلى لبنان عبر معابر غير نظامية تشرف عليها أجهزته الأمنية، كذلك، يطالب بتهجير عدد من أبناء درعا البلد إلى الشمال، في تكرار لسيناريو جرى في مدن وبلدات عدة في محافظة درعا». ورأى حوراني أن النظام «لا يضع القيام بعملية عسكرية ضد أحياء درعا البلد ضمن أولوياته حالياً»، معتبراً أن «تعزيزاته العسكرية الأخيرة في محيط درعا البلد هي بمثابة العصا التي يلوّح بها، ولكن لا يستخدمها».

يساند الروس النظام في محاولته إخضاع كامل محافظة درعا (يوسف كرو شان/فرانس برس)

مقتل قيادي في «الحرس الثوري»

أعلنت وسائل إعلام إيرانية، أمس السبت، مقتل أحد قادة الحرس الثوري الإيراني ويدعى سيد احمد قريشي (الصورة)، وهو معروف بأنه من قادة مليشيا لواء «فاطميون» في سورية. وفيما لم يعلن عن سبب وفاته، رجّحت مصادر أن يكون قد قتل إثر الغارات الإسرائيلية الأخيرة التي استهدفت مواقع عسكرية في ريف حمص الغربي. وقالت وكالة تسنيم الإيرانية إن «قريشي» انضم للقتال في سورية منذ ثماني سنوات، ووصفته بأنه من «قدامى المحاربين».

شرق غرب

الأردن: اجانب تسللوا عبر الحدود الى إسرائيل

قال المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الأردنية، ضيف الله الفايز، إنّ الأشخاص الذين تسللوا عبر الحدود الأردنية إلى إسرائيل جميعهم من حملة الجنسيات الأجنبية، وليس من بينهم أيّ مواطن أردني. وأضاف، في تصريح، أمس السبت، بعد إعلان إسرائيل تسلل مجموعة من الأشخاص إليها عبر الحدود، أنّ «الجهات الأردنية المختصة تتابع حيثيات الموضوع» فيما لم يكشف عن جنسيات المتسللين.

(العربي الجديد)

المغرب يؤجل احتفالات عيد العرش

قرر المغرب، أمس السبت، تأجيل كلّ الأنشطة والاحتفالات والمراسم، التي تقام بمناسبة عيد جلوس العاهل المغربي، محمد السادس، على عرش البلاد في يوليو/تموز 1999. وأعلنت وزارة القصور الملكية والتشريفات والأوسمة، أنّه بسبب استمرار العمل بالتدابير الوقائية، تقرر تأجيل جميع الأنشطة والاحتفالات والمراسم المرتبطة بعيد العرش الذي يصادف في الثلاثين من يوليو كلّ عام.

(العربي الجديد)

روسيا تمنع مرشحا سابقا من خوض الانتخابات

منعت السلطات الانتخابية الروسية، أمس السبت، المرشح السابق للرئاسيات، المنتمي للحزب الشيوعي، بافيل غرودينين، من خوض الانتخابات البرلمانية المقررة في سبتمبر/أيلول المقبل. واستبعد غرودينين من قائمة للمرشحين، لأنّ مكتب المدعي العام توصل إلى أنّه يمتلك أسهماً في شركة أجنبية. وذكرت وكالة «إنترفاكس» أنّ غرودينين نفى امتلاك أيّ أصول أجنبية، وعزا استبعاده من قبل لجنة الانتخابات المركزية إلى احتمال تحقيق أحزاب المعارضة نتيجة قوية في سبتمبر.

(رويترز)

متابعة

روسيا تستأنف محاولة توظيف ورقة اللاجئين

يستمر النظام السوري في قصف مناطق عدة في محافظة إدلب بشمال غرب البلاد، بدعم من روسيا التي أعلنت عن اجتماع في دمشق حول عودة اللاجئين

عدنان أحمد

واصلت قوات النظام السوري، أمس السبت، قصف مناطق مختلفة في ريف إدلب الجنوبي، شمال غربي سورية، ما أوقع عدداً من الإصابات بين المدنيين، في الوقت الذي أعلنت فيه روسيا عن عقد اجتماع في دمشق، غداً الإثنين، حول «عودة اللاجئين». وقال الناشط محمد المصطفى لـ«العربي الجديد» إنّ قوات النظام قصفت، صباح أمس، بلدة بداما، بريف إدلب الجنوبي، ما أدى الى إصابة شخصين بجروح، هما طفل وامرأة. وطاول القصف، الذي تزامن مع تحليق مكثف لطائرات الاستطلاع الروسية، بلدة الفطيرة في ريف إدلب الجنوبي.

ويأتي هذا القصف في إطار التصعيد المتواصل لقوات النظام وروسيا في منطقة إدلب، لا سيما جبل الزاوية، ومناطق شمال غربي سورية، وقد حصد أرواح عشرات المدنيين، وفق منظمة الدفاع المدني السوري. ولاقى هذا التصعيد إدانة من جانب الولايات المتحدة التي قالت السفارة التابعة لها في دمشق في بيان مساء أول من أمس الجمعة، إنّ الولايات المتحدة «تدين بشدة هجوم النظام وروسيا الأخير على جبل الزاوية، الذي أسفر عن مقتل عدد من الأطفال ومدنيين آخرين». وأكد البيان أنّه «لا ينبغي أبداً استهداف المدنيين، خصوصاً الأطفال، والولايات المتحدة تدعم الجهود لمحاسبة نظام الأسد وداعميه على هذه الهجمات المستمرة».

بدورها، أعربت الأمم المتحدة عن «قلق عميق» إزاء تصاعد العنف في شمال غرب سورية، وما يشكله ذلك من خطر متزايد على المدنيين.

في هذه الأثناء، أعلنت وزارة الدفاع الروسية، أمس السبت، أنّ اجتماعاً مشتركاً بين مسؤولين روس وآخرين من النظام السوري، سيعقد في دمشق، غداً الإثنين، لبحث قضية عودة اللاجئين السوريين، مع العلم أنّ معظم اللاجئين السوريين يتوزعون في دول الجوار، خصوصاً تركيا والأردن ولبنان، أو في بلدان أوروبية، ويرفضون العودة في ظلّ غياب أيّ ضمانات، بينما تحاول روسيا تحريك هذا المسار بهدف الاستفادة منه في ملفي الحلّ السياسي وإعادة الإعمار. ونقلت وكالة «سبوتنيك» الروسية، أمس، عن بيان للوزارة قوله إنّ «الاجتماع المشترك لمقر التنسيق بين الإدارات الروسية والسورية بشأن عودة اللاجئين واستعادة الحياة السلمية، سيعقد في 26 يوليو/تموز الحالي في دمشق». وأوضح البيان أنّ الاجتماع سيعقد «وفقاً لقرار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وتعليمات وزير الدفاع الروسي، سيرغي شويغو».

وأضاف أنّ الوفد الروسي المكون من ممثلين عن 30 هيئة ومنظمة تنفيذية فيدرالية وخمس مناطق في روسيا، ووزارة الدفاع الروسية، سيرأسه رئيس مركز إدارة الدفاع الوطني التابع لوزارة الدفاع الروسية، ميخائيل ميزينتسيف. وسيشارك في الاجتماع أيضاً ممثلون عن السلطات والمنظمات السورية، ومنسقو الأمم المتحدة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر في سورية. ووفق الوزارة، فإنّ الاجتماع يهدف إلى «إعطاء دفعة إضافية لحلّ المشاكل الإنسانية في سورية، وتعزيز تنفيذ الاتفاقات الروسية - السورية التي تمّ التوصل إليها في نوفمبر/تشرين الثاني 2020، خلال المؤتمر الدولي لعودة اللاجئين إلى سورية» في إشارة إلى المؤتمر الذي عقد في دمشق وسط مقاطعة دولية واسعة. وكانت روسيا قد حاولت من خلال المؤتمر فرض مسار سياسي جديد باستخدام ورقة اللاجئين، إلّا أنّ خطتها باءت بالفشل بعد المعارضة الغربية، إذ تشترط الولايات المتحدة ودول غربية إحراز تقدم على مسار الحلّ السياسي، ليكون بمقدورها دعم خطط عودة اللاجئين.

أدانات أميركية وأممية للتصعيد النظام في إدلب (عبد العزيز كتاز/فرانس برس)

رصد

انتهاكات الاحتلال ومستوطنيه متواصلة

رام الله ـ العربي الجديد

في وقت تراهن فيه السلطة الفلسطينية على تحوّل في الموقف الدولي تجاه إسرائيل، كان الفلسطينيون يواجهون مزيداً من الاعتداءات من قوات الاحتلال والمستوطنين. وشيّع أهالي قرية دير نظام شمال غرب رام الله، أمس السبت، جثمان الفتى محمد منير التميمي (17 عاماً)، الذي قضى الجمعة متأثراً بإصابته برصاص قوات الاحتلال خلال مواجهات في قرية النبي صالح. وخلال التشييع، قال منسق القوى الوطنية والإسلامية، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير واصل أبو يوسف، إن «الاحتلال يمعن في جرائمه بحق أبناء شعبنا معتقداً أنه سيكسر إرادته وصموده، لكن لن يزيد شعبنا إلا ثباتاً وصموداً على أرضه».

وفي جديد الانتهاكات الإسرائيلية، اعتدى مستوطنون بحماية قوات الاحتلال أمس على فريق هيئة تسوية الأراضي، واستولوا على جهاز خرائط (GPS) كان بحوزتهم، أثناء عملهم شرق يطا جنوب الخليل. كما هاجمت مجموعة من المستوطنين، أمس منزلاً على مدخل قرية قريوت جنوب نابلس. وأفاد الناشط في مقاومة الاستيطان بشار قريوتي لوكالة الأنباء الفلسطينية «وفا»، بأن مستوطنين من البؤر الاستيطانية «احيا، وايش كودش، وكيدا، وعادي عاد»، هاجموا منزلاً قيد الإنشاء على أطراف القرية وحاولوا منع صاحبه من بناء سقفه، إلا أن الأهالي تصدوا لهم. كما استولى مستوطنون، على منطقة «بيارة سعود» شرق مدينة طوباس.

في هذه الأثناء، كانت وزارة الخارجية الفلسطينية، تقول أمس، إن «هناك بوادر إيجابية تؤشر لتحوّل في الموقف الدولي تجاه إسرائيل كدولة استعمار وفصل عنصري». وأضافت الوزارة، في بيان لها، أنه تم التعبير عن هذا التحوّل أخيراً عبر ردود الفعل والمواقف الدولية ضد المستوطنات ومنتوجاتها، والمواقف والتقارير العالمية التي تؤكد أن «إسرائيل دولة فصل عنصري»، معربة عن أملها في بدء المحكمة الجنائية الدولية تحقيقاتها في انتهاكات وجرائم الاحتلال، بما يضع حدا للتعامل مع إسرائيل كدولة فوق القانون. وتابعت أنه على الرغم من البوادر الإيجابية، إلا أن التقاعس ما زال يسيطر على الموقف الدولي وهيئات الأمم المتحدة ومجالسها، خصوصاً مجلس الأمن الدولي، تجاه جرائم الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية العادلة والمشروعة. بالتوازي مع ذلك، قال المندوب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة، الوزير رياض منصور، إن عدم مساءلة إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، على انتهاكاتها الجسيمة للقانون الدولي، سمح لها بتحدي مجلس الأمن وإرادة المجتمع الدولي، من دون عواقب. وأكد منصور في رسائل متطابقة بعثها إلى الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس مجلس الأمن لهذا الشهر (فرنسا)، ورئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، أهمية ضمان المساءلة واستخدام جميع الآليات والقدرات الدبلوماسية والسياسية والقانونية المتاحة لتأكيد القانون الدولي كمصدر للسلطة في قضية فلسطين. وأشار إلى أن الفترة الأخيرة شهدت تصعيداً ملحوظاً في عنف المستوطنين، وهدم المنازل، والتهجير القسري، والاعتقالات وقتل المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، منوها أيضاً إلى استغلال إسرائيل بشكل علني انشغال المجتمع الدولي بمحاربة الوباء فكرصة لزيادة ترسيخ احتلالها غير الشرعي.

الحدث

حظر تجول ليلي ومعارك لاستعادة مناطق من سيطرة «طالبان»

واشنطن تطمئن كابول

تحاول الحكومة الافغانية وقف تمدد حركة «طالبان» قبيل انسحاب القوات الاميركية، ومع شنّ قواتها عمليات في مديريات مختلفة، كانت الحكومة تعلن حظر تجول ليلياً، وذلك في موازاة تطمينات من واشنطن بدعمها لكابول وللتوصل الى حل سياسي للصراع في البلاد والذي يزيد مخاوف دول الجوار

في الوقت الذي تزيد فيه حركة «طالبان» من الضغوط على الحكومة الأفغانية، مع استمرار عملياتها في مناطق مختلفة ونجاحها في السيطرة على مساحات واسعة من البلاد، كان الرئيس الأميركي جو بايدن يؤكد لنظيره الأفغاني أشرف غني الدعم الدبلوماسي والإنساني الأميركي لبلاده، ودعم التوصل لتسوية سياسية للصراع الأفغاني، وذلك مع خروج القوات الأميركية من أفغانستان. لكن هذه التعهدات الأميركية لا يبدو أنها تطمئن الحكومة في كابول والتي أعلنت أمس السبت حظر تجوّل ليلياً في 31 من ولايات البلاد البالغ عددها 34 للحد من العنف المتصاعد جراء هجمات «طالبان» في الأشهر الأخيرة. وذكرت وزارة الداخلية أنه «بهدف الحد من العنف والحد من تحركات طالبان، فرض حظر تجول ليلي في 31 ولاية» باستثناء كابول وبانشير في الشمال وننجرهار في الشرق. وسيسري حظر التجول بين العاشرة مساء والرابعة صباحاً بالتوقيت المحلي، كما أوضح نائب المتحدث باسم وزارة الداخلية أحمد ضياء ضياء في بيان صوتي منفصل للصحافيين. وأضاف ضياء أن مسلحي «طالبان» يقومون باستهداف المواطنين في جنح الليل، من هنا قررت الداخلية حظر التجول ليلاً. يُذكر أن «طالبان» سيطرت خلال الشهرين الماضيين على نحو 200 مديرية من أصل 388، وفي بعض المناطق شنّت القوات الأفغانية عمليات لاستعادة السيطرة على تلك المديريات، وأعلن مكتب مستشار الأمن القومي الأفغاني الجمعة أن القوات الأفغانية استعادت السيطرة على ست مديريات خلال الأسبوع الماضي.

بالتوازي مع ذلك، كانت وزارة الدفاع الأفغانية تعلن مقتل 262 من عناصر «طالبان» وإصابة 176 آخرين في عمليات للجيش الأفغاني في مختلف مناطق البلاد. وأضافت الوزارة، في بيان أمس، أنه خلال الـ24 ساعة الماضية شنت قوات الأمن عمليات ضد الحركة في أقاليم: ننجرهار، وكنر، ونورستان، وكابيسا، وغزنه، وبكتيا، وقندهار، وبلخ، وجوزجان، وهلمند، وقندوز، وكذلك «طالبان» خسائر كبيرة في الأرواح.

في المقابل، أعلن المتحدث باسم «طالبان» ذبيح الله مجاهد أن الحركة صدت هجوماً للقوات الحكومية في منطقة طوقك التابعة لناحية نجراب بولاية كاميسا شرقي البلاد. كما قالت الحركة إن القوات الأميركية شنت عليها غارات جوية في ولايتي قندهار وهلمند. واستنكرت هذه الغارات، معتبرة إياها انتهاكاً لاتفاق الدوحة. في غضون ذلك، كان الرئيس الأفغاني أشرف غني يقول إن الأمن في المناطق المحيطة بكابول قد تحسن. وخلال اجتماع في القصر الرئاسي أمس السبت، دعا غني لتعزيز الأمن. وجاء كلام غني بعد ساعات من اتصال هاتفي بنظيره الأميركي جو بايدن أكد فيه الأخير الدعم الدبلوماسي والإنساني الأميركي لأفغانستان. وقال بيان للبيت الأبيض إن بايدن وغني اتفقا على أن «الهجوم الحالي لطالبان يتناقض بشكل مباشر مع مطالبة الحركة بدعم التوصل لتسوية للصراع من خلال التفاوض». وأضاف أن بايدن أبلغ غني أن الولايات المتحدة ستواصل جهودها الدبلوماسي

غني: الأمن في المناطق المحيطة بالعاصمة كابول تحسّن

قرر الجيش الباكستاني نشر قواته على الحدود مع افغانستان

تشنّ القوات الحكومية عمليات في اكثر من منطقة (الأناضول)

اتهامات بعمليات قتل

نفت حركة «طالبان» اتهام الحكومة الافغانية لها بقتل 100 مواطن بعد اختطاف ما بين 300 و400 شخص في مديرية سبين بولدك الحدودية مع باكستان في اقليم قندهار. وقال المتحدث باسم الحركة ذبيح الله مجاهد، في بيان، إن «الحكومة تروج منذ ايام اخبارا كاذبة وتدعي ان طالبان بعد ان سيطرت على سبين بولدك قامت بقتل واختطاف المواطنين»، موكدا ان تلك الاخبار كاذبة وان الحركة تعاملت بشكل حسن مع عناصر الشرطة الذين استسلموا.

رصد

تواصل التحركات المناهضة للانقلاب (فرانس برس)

ميانمار: 180 قتيلاً عسكرياً منذ يونيو

يزداد الوضع في ميانمار تأزماً منذ سيطرة الجيش على الحكم بانقلاب عسكري في الأول من فبراير/شباط الماضي، مع اتجاه الصراع أكثر نحو الصدام المسلح بين الحكام الجدد، ورافضي الانقلاب، وعلى رأسهم مجموعات عرقية مسلحة منتشرة في البلاد، عادت لتحتل المشهد أخيراً من خلال إعلانها عن قتال المجلس العسكري. في هذه الأثناء تتواصل الضغوط الخارجية على المجلس العسكري الحاكم، والدعوات له للإفراج عن المعتقلين السياسيين لا سيما بعد توالي معلومات عن انتشار فيروس كورونا في بعض السجون.

وأعلن «جيش التحرير الوطني لكارين»، إحدى المجموعات العرقية المسلحة المناهضة للانقلاب في ميانمار، عن قتله 180 جندياً على الأقل من جيش ميانمار النظامي. وأفاد بيان صادر عن المكتب الإعلامي لهذه المجموعة، أمس السبت، بأنهم خاضوا 29 اشتباكاً مع جيش ميانمار منذ منتصف يونيو/حزيران الماضي، ما أدى إلى سقوط هذا العدد من القتلى في صفوف الجيش. ولم يصدر جيش ميانمار حتى عصر أمس، تعليقاً على ما ورد في بيان «جيش التحرير الوطني لكارين». والأخير جماعة عرقية مسلحة تسيطر على المنطقة الجبلية جنوب شرقي ميانمار، وتقاتل الحكومة المركزية منذ عام 1949.

في هذه الأثناء، جددت الولايات المتحدة الأميركية، أول من أمس الجمعة، الدعوة إلى الإفراج عن صحافي أميركي معتقل في ميانمار، حيث ينتشر فيروس كورونا داخل سجون تعجّ بناشطين مؤيدين للديمقراطية. وأوقف رئيس تحرير «فرونتير ميانمار»، داني فينستر، في 24 مايو/أيار الماضي، في مطار رانغون الدولي، بينما كان يحاول السفر خارج البلاد. وهو محتجز منذ ذلك الوقت في سجن إنسين في رانغون مع كثير من السجناء السياسيين. وهو متهم بالتشجيع على انتقاد الجيش ويواجه عقوبة تصل إلى السجن ثلاث سنوات.

وقالت المتحدثة باسم الخارجية الأميركية جالينا بورتر، في تصريحات صحافية: «نراقب تطور قضية دانيال من كثب، وسندعو دائماً إلى وجود وسائل إعلام حرة ومستقلة لأنها ضرورية لبناء مجتمعات حرة ومزدهرة ومقاومة». وأشارت إلى أن مسؤولين قنصليين قابلوا فينستر خلال جلسة استماع في 15 يوليو/تموز الحالي، مضيفة أنه من المقرر أن يمثل مجدداً الأربعاء المقبل أمام القضاء.

كما عبرت بورتر عن «قلق واشنطن العميق إزاء تدهور وضع الصحة العامة» في بلد يشهد انتشاراً لفيروس كورونا، خصوصاً داخل السجون حيث يقبع معارضون سياسيون وناشطون مناهضون للمجلس العسكري. وقالت السلطات في ميانمار أخيراً، إنّ ثيان وين، أحد مساعدي الزعيمة المدنية المخلوعة أونغ سان سو تشي، توفي الثلاثاء الماضي بعد إصابته بفيروس كورونا خلال احتجازه في سجن إنسين. وتشهد ميانمار اضطرابات منذ استيلاء الجيش على السلطة إثر انقلاب نفذه في الأول من فبراير الماضي، مع احتجاجات شبه يومية وحركة عصيان مدني على مستوى البلاد. وقوبلت الاحتجاجات بقمع دموي من جانب قوات الأمن. وقُتل أكثر من 900 مدني واحتُجز زهاء 5300. وقالت الأمم المتحدة، قبل أسبوع، إن أكثر من 220 ألف شخص في ميانمار شردوا منذ استيلاء الجيش على السلطة.

(فرانس برس، الأناضول)

«لدعم التوصل لتسوية سياسية دائمة وعادلة». وتابع أن بايدن وافق يوم الجمعة على تخصيص ما يصل إلى 100 مليون دولار من صندوق طوارئ خاص لتلبية احتياجات اللاجئين العاجلة وغير المتوقعة الناجمة عن الوضع في أفغانستان، بما في ذلك الأفغان المتقدمون بطلبات للحصول على تأشيرة هجرة خاصة. وقال البيت الأبيض إن بايدن وافق أيضا على صرف 200 مليون دولار في صورة خدمات ومهمات من مخزونات الهيئات الحكومية لتلبية نفس الاحتياجات.

ومع اقتراب انتهاء المهمة العسكرية الأميركية في أفغانستان في 31 أغسطس/ آب المقبل، تتصاعد المخاوف من استنزاف سلاح الجو الأفغاني في مواجهة هجوم «طالبان». وخلال محادثات أجريت عبر الفيديو مع الكونغرس الأميركي الجمعة، قال وفد أفغاني إنه طالب بتحرك عاجل على صعيد صيانة الطائرات الحربية وتزويد القوات الأفغانية بالذخائر. وقال النائب الأفغاني البارز حاجي أجمل رحماني إن «الوضع الأمني يشهد تدهوراً كبيراً»، في إشارة إلى الهجوم الذي تشنّه «طالبان». وأوضح رحماني أن ثلث الأسطول المؤلف من 150 طائرة متوقف لحاجته إلى الصيانة. وأورد أن الذخائر الموجهة بواسطة الليزر لدى القوات الأفغانية قد نفدت لأن الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي لم يتركا أي مخزون خلال عملية سحب التجهيزات الجوية. ولفت إلى أن الذخائر الموجّهة بالليزر ضرورية لتحديد الأهداف وتقليص الخسائر البشرية. وقال خلال طاولة مستديرة مع رابطة مراسلي وزارة الخارجية الأميركية إن ما ورد من معلومات يفيد بأن «الأمر سيستغرق مزيداً من الوقت لأنه يتطلّب التقدم بطلبيات وإن الإنتاج والشحن إلى أفغانستان سيتطلبان وقتاً». وتابع «هم يتحدّثون عن نحو عام، ربما أكثر أو أقل، لوصول (هذه الذخائر) إلى أفغانستان». فيما قال رئيس لجنة الدفاع البرلمانية الأفغانية مير حيدر أفضلي إن الطائرات متوقفة بسبب عدم توافر قطع الغيار والمخاوف المرتبطة بكوفيد-19 التي تحول دون قدوم تقنيين أميركيين وتقادم الأسطول.

بالتوازي مع ذلك، تزداد مخاوف الدول المجاورة لأفغانستان مع تمدد حركة «طالبان» وسيطرتها على مناطق واسعة من الحدود، ولا سيما مع باكستان. وفي هذا السياق، أعلنت الداخلية الباكستانية أنها قامت بسحب جميع القوات شبه العسكرية من الحدود مع أفغانستان بعد قرار الجيش الباكستاني نشر قواته على كامل الحدود مع أفغانستان نظراً للوضع السائد والتخوف من تسلل المسلحين إلى داخل الأراضي الباكستانية. وقال وزير الداخلية الباكستاني شيخ رشيد أحمد، في تصريح له، إن الوضع في أفغانستان صعب للغاية وباكستان تدرك حساسية ذلك الوضع والخطر على أمنها القومي، ولهذا اتخذت هذا الإجراء. وأضاف أن القرار جاء من أجل قطع الطريق على اللاجئين الأفغان الذين يدخلون إلى الأراضي الباكستانية بطريقة غير شرعية، كما أن هناك خشية من دخول المسلحين عبر المنافذ الكثيرة التي تقع على امتداد الحدود. وكان مكتب العلاقات العامة في الجيش الباكستاني قد أكد في وقت سابق، في بيان له، أن هناك أيضاً خشية من عبور قوات الأمن الأفغانية الحدود ودخولها إلى باكستان على غرار ما حدث على الحدود بين طاجيكستان وأفغانستان. وفي هذه الحالة هناك خشية من تعقبهم من قبل المسلحين.

(العربي الجديد، رويترز، فرانس برس)

محادثات روسية ـ اميركية الاسبوع المقبل

أعلنت وزارة الخارجية الروسية، أمس السبت، أنّ روسيا والولايات المتحدة ستعقدان محادثات الاستقرار الاستراتيجي بجنيف في 28 يوليو/ تموز الحالي.

وذكرت الوزارة، في بيان لها، أنّ الهدف من الجولة الجديدة تطوير الاتفاقات التي تم التوصل إليها في لقاء الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مع نظيره الأميركي جو بايدن في جنيف في يونيو/ حزيران الماضي. وأشار البيان إلى أنّ نائب وزير الخارجية الروسي، سيرغي ريابكوف، سيترأس الوفد الروسي، بينما ستترأس نائبة وزير الخارجية الأميركي، ويندي شيرمان وفد بلادها.

يذكر أنّ الرئيس الروسي ونظيره الأميركي قد أكدا في بيان مشترك عقب القمة التي جمعتهما الشهر الماضي، أنهما يعتزمان إطلاق حوار ثنائي شامل حول الاستقرار الاستراتيجي.

(قنا)

اول امراة تترأس البرلمان في جنوب السودان

ستصبح الأمينة العامة الحالية للحزب الحاكم في جنوب السودان، جيما نونو كومبا (الصورة)، أول امرأة تترأس البرلمان في هذه الدولة التي نالت استقلالها منذ عشر سنوات. وأعلن الرئيس سلفاكير ميارديت، وهو رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان، خلال اجتماع الجمعية العامة للحزب في العاصمة جوبا أول من أمس الجمعة، عن تعيين كومبا رئيسة للبرلمان الذي أعيد تشكيله أخيراً.

وقالت كومبا بعد تعيينها «لن يكون الأمر سهلاً. تتطلب الممارسة الحالية للسياسة انخراط الجميع، وتستدعي توحيد الأهداف». وولدت كومبا عام 1966، وانضمت إلى متمردي الحركة الشعبية لتحرير السودان، في أوائل التسعينيات من القرن الماضي، في حربها ضد الخرطوم. ونشطت بقوة في صفوف الحزب ثم شاركت في مفاوضات السلام بين الحركة الشعبية لتحرير السودان والحكومة السودانية، بقيادة عمر البشير آنذاك. بعد الانفصال عام 2011، شغلت كومبا مناصب رسمية عدة، بينها منصب حاكمة ولاية غرب الاستوائية (جنوب غرب).

(فرانس برس)

قضية

معركة الساحل: فرنسا ترفض التفريط بنفوذها

على الرغم من توجهات فرنسا نحو تقليص وجودها في منطقة الساحل الأفريقي ضمن خريطة طريقة جديدة لها في المنطقة، لم تترك باريس الساحة، و تواصل الإعلان عن تحقيق «إنجازات» هنالك، آخرها القضاء على قياديين متشددين في مالي

مرّ شهر ونصف الشهر منذ أعلن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، في 10 يونيو/ حزيران الماضي، عن خريطة طريق جديدة في الساحل الأفريقي، مشيراً إلى بدء بلاده إنهاء عملية «برخان» العسكرية هناك، والتي كانت قد أطلقتها فرنسا عام 2014 في مالي، بهدف القضاء على الجماعات المسلحة والمتشددة في الساحل والحد من نفوذها، من دون أن يتحقق ذلك. وإن كان ماكرون قد أشار إلى أنّ إعادة انتشار قوات بلاده في المنطقة، وتقليص عدد الجنود الفرنسيين في الساحل من 5100 جندي إلى ما بين 2500 إلى 3000، ستتم على مراحل، مشيراً إلى أنّ التركيز في الأشهر الستة المقبلة سيكون على تفكيك عملية «برخان»، إلّا أنّ من الواضح أنّ باريس لا تريد أن يخبو حضورها في المنطقة التي تعتبرها منطقة نفوذ تقليدي لها، بحكم الماضي الاستعماري. كما أنها لا تريد تركها لمطامع دول أخرى، على رأسها روسيا التي يرى مراقبون أنها بدأت تبحث عن دور لها في منطقة الساحل، خصوصاً مع علم فرنسا بأهمية المنطقة والموقع الاستراتيجي لدول مجموعة الساحل؛ موريتانيا وبوركينا فاسو ومالي وتشاد والنيجر، الذي يشكل مفترق طرق يربط بين دول القارة الأفريقية.

وتواصل باريس الإعلان عن تحقيق «إنجازات» في الساحل على صعيد محاربة الإرهاب. ويأتي في هذا السياق إعلانها أول من أمس الجمعة أنّ قوة «برخان» قتلت في مالي قياديَّين في تنظيم «الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى» بالتنسيق مع الأميركيين الذين تطمح فرنسا إلى انخراط أكبر من قبلهم في العمليات القتالية ضد الجماعات المسلحة في الساحل.

وأعلن مكتب وزيرة الجيوش الفرنسية، فلورنس بارلي، الجمعة، أنّ القوات المسلحة الفرنسية، قتلت، ليل الأربعاء الخميس، في مالي، القياديَّين في تنظيم «الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى» عيسى الصحراوي وأبو عبد الرحمن الصحراوي.

وكانت وزارة الجيوش قد أعلنت الخميس الماضي «تحييد القوات المسلحة الفرنسية»، في إشارة إلى قوة «برخان» لـ«قياديَّين في تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى» من دون تحديد هويتيهما، معلنة أنّ ذلك «يجرى التحقق منه». وأول من أمس الجمعة، أعلن مكتب بارلي أن القياديَّين هما عيسى الصحراوي «المنسق اللوجستي والمالي لتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى»، وأبو عبد الرحمن الصحراوي «الذي كان مكلّفاً إصدار الأحكام». وجاء في بيان للمكتب أنّ الأول «كان ينشط في منطقة الساحل منذ سنوات عدة، وشارك خصوصاً في هجوم نفّذ في إيناتيس ضد القوات النيجرية في ديسمبر/ كانون الأول 2019 وكان يجنّد جهاديين ويدربهم». ففي العاشر من ديسمبر 2019 قُتل 71 جندياً في هجوم في إيناتيس في غرب النيجر بالقرب من الحدود مع مالي.

وأوضح المكتب أنّ القتيل الثاني «كان يُعرف بإصراره الأحكام بالقتل. وكان هذا الجهادي ينشط في جماعات إرهابية مسلّحة في مالي منذ عشر سنوات». وبحسب مصادر أمنية في مالي، فإنّ أبو عبد الرحمن الصحراوي كان عضواً في «حركة التوحيد والجهاد» في غرب أفريقيا، والتي اندمجت لاحقاً مع منظمة أخرى لتشكيل تنظيم «الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى».

وأعلن المكتب أنّه تم «تحييد» الرجلين خلال عملية نفّذتها قوة «برخان» بالتنسيق مع الجيش الأميركي، واتُّخذ القرار بتنفيذها «في مهلة قصيرة جداً» بناءً على معلومات استخبارية ضد معسكر للتنظيم في منطقة ميناكا شمال شرقي مالي. وذكّرت الوزارة بأنّه تم تحييد «عدد كبير من الكوادر رفيعي المستوى في تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى في يونيو الماضي، من بينهم أحد قادة التنظيم دادي ولد شعيب المعروف بأبو الدردار، والمحمود أغ بّاي المعروف بإياكاراي، وهو من أبرز كوادر التنظيم، ومقرّب من قائده عدنان أبو وليد الصحراوي».

وأعلنت الوزارة أنّ العملية تندرج في إطار استراتيجية تعتمدها فرنسا باستهداف «قادة الإرهابيين وكوادرهم»، مشددةً على أنّ هذه الاستراتيجية «تعكس تصميم فرنسا على مواصلة التصدي للجماعات المسلحة الإرهابية إلى جانب شركائها الساحليين وبالتنسيق مع حلفائها الأوروبيين والأميركيين».

وكان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون قد أعلن في 10 يونيو/ حزيران الماضي عزمه على تقليص الوجود العسكري الفرنسي في منطقة الساحل، وكذلك على إنهاء عملية «برخان»، وتركيز جهود بلاده جنوباً، خاصة في النيجر وتشاد، حيث تواصل الجماعات المتشددة «نشر التهديد». وتتركز خريطة الطريق الفرنسية على غلق القواعد العسكرية الفرنسية في كيدال وتومبوكتو وتيسالي في شمالي مالي، وتقليص عدد القوات الفرنسية من 5000 عنصر إلى نحو 2500 أو 3000 عنصر، وأن يتم ذلك خلال الفترة بين النصف الثاني من 2021 إلى بداية 2022.

وشدّد ماكرون على أن العمليات المقبلة ستتمحور حول مكافحة الإرهاب ومؤازرة الجيوش المحلية في المعارك في إطار تحالف دولي يضم دولاً أوروبية. ويشير ماكرون في حديثه هنا إلى قوة «تاكوبا» الأوروبية، التي يبدو أنّه يراهن عليها لملء الفراغ في الساحل، والتي تضم قوات خاصة أوروبية، بالإضافة إلى نحو ألفي عنصر من قوات النخبة الفرنسية «سابر» ومن الممكن أن ينضم إليهم 1100 جندي أميركي منتشرين في المنطقة. لكنّ قوة «تاكوبا» لا يمكن التعويل عليها كثيراً في أرض المعركة، بحسب ما يرى خبراء، خصوصاً أن دورها الرئيسي يقتصر على تدريب القوات المحلية لدول الساحل، وكذلك بالنسبة للقوات الأميركية التي تكتفي بالتدريب وتقديم المعلومات الاستخباراتية.

وتبدو الدول الأوروبية، وعلى رأسها بريطانيا، غير متحمسة لرمي ثقلها العسكري في منطقة الساحل التي ينظر إليها كمنطقة نفوذ فرنسية. أما الأميركيون، فيريدون إنهاء حربهم على الإرهاب التي استمرّت عشرين سنة في أقرب فرصة، وليس التورط في مستنقع أمني جديد. فيما يضغط الرأي العام الفرنسي على قيادة بلاده لسحب قواتها من الساحل، في ظلّ الخسائر التي تكبّدتها في الأرواح والأموال في المعركة هناك، من دون تحقيق الأهداف المرجوّة، على رأسها القضاء على المسلحين هناك، على الرغم من وجود قوات من الاتحاد الأفريقي ووصول دعم عسكري من دول أوروبية.

وربما هذا ما يدفع ماكرون الحالم بفترة رئاسية ثانية إلى التعجيل بسحب قوات بلاده من خطوط المواجهة الرئيسية شمالي مالي، وتدويل الحرب، مع الإبقاء على قواعد فرنسية في المنطقة، خصوصاً في النيجر وتشاد، حتى لا تفتح فرنسا المجال لروسيا والصين لاقتلاع نفوذها من المنطقة، كما حدث في جمهورية أفريقيا الوسطى، بعد إنهائها عملية «سانغاريس» هناك نهاية عام 2016.

وشكّلت دول مجموعة الساحل الأفريقي الخمس؛ موريتانيا وبوركينا فاسو ومالي وتشاد والنيجر، منطقة تنافس دولي، نظراً لموقعها الاستراتيجي كنقطة تربط بين مختلف دول القارة السمراء، ولثرائها بالموارد الطبيعية. وتعتبر روسيا من البلدان التي بدأت تولي اهتماماً خاصاً بدول مجموعة الساحل، في ظلّ تراجع الدور الفرنسي عما كان في المنطقة. وفي هذا الإطار، وقّعت روسيا اتفاقات عسكرية مع عدد من دول المجموعة كان آخرها توقيع اتفاق مع موريتانيا بهدف تطوير التعاون العسكري بين البلدين، وذلك في 24 يونيو الماضي.

(العربي الجديد، فرانس برس، الأناضول)

تعتزم فرنسا تقليص وجودها العسكري في منطقة الساحل (جيسليك كاتاني/ فرانس برس)

اعلنت فرنسا قتل قياديَّين في «الدولة الإسلامية في الصحراء»

الدول الاوروبية غير متحمسة لرمي ثقلها العسكري في المنطقة

مباحثات فرنسية ـ يابانية في طوكيو

التقى الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، أمس السبت، برئيس الوزراء الياباني يوشيهيدي سوغا، بعدما وصل إلى طوكيو، أول من أمس الجمعة، لحضور افتتاح دورة الألعاب الأولمبية. لم يدل ماكرون وسوغا، اللذان التقيا في قصر أكاساكا ذي الطراز الباروكي الجديد وسط طوكيو، بأيّ تصريح عقب الاجتماع، لكنهما أشارا، في بيان مشترك، والصين لاقتلاع نفوذها من المنطقة، كما حدث في جمهورية أفريقيا الوسطى، بعد إنهائها عملية «سانغاريس» هناك نهاية عام 2016.

وشكّلت دول مجموعة الساحل الأفريقي الخمس؛ موريتانيا وبوركينا فاسو ومالي وتشاد والنيجر، منطقة تنافس دولي، نظراً لموقعها الاستراتيجي كنقطة تربط بين مختلف دول القارة السمراء، ولثرائها بالموارد الطبيعية. وتعتبر روسيا من البلدان التي بدأت تولي اهتماماً خاصاً بدول مجموعة الساحل، في ظلّ تراجع الدور الفرنسي عما كان في المنطقة. وفي هذا الإطار، وقّعت روسيا اتفاقات عسكرية مع عدد من دول المجموعة كان آخرها توقيع اتفاق مع موريتانيا بهدف تطوير التعاون العسكري بين البلدين، وذلك في 24 يونيو الماضي.

(العربي الجديد، فرانس برس، الأناضول)

مباحثات فرنسية ـ يابانية في طوكيو

التقى الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، أمس السبت، برئيس الوزراء الياباني يوشيهيدي سوغا، بعدما وصل إلى طوكيو، أول من أمس الجمعة، لحضور افتتاح دورة الألعاب الأولمبية. لم يدل ماكرون وسوغا، اللذان التقيا في قصر أكاساكا ذي الطراز الباروكي الجديد وسط طوكيو، بأيّ تصريح عقب الاجتماع، لكنهما أشارا، في بيان مشترك، إلى أهمية أن تكون «منطقة المحيطين الهندي والهادئ حرة ومفتوحة، جامعة وقائمة على سيادة القانون» في حين تثير طموحات الصين في المنطقة مخاوف اليابان والقوى الغربية. كما تطرقا إلى التعاون الفرنسي - الياباني في مكافحة الاحترار المناخي، وأعربا عن رغبتهما في «تعزيز» العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين.

وكان الرئيس الفرنسي قد أشاد في تغريدة بالشراكة «الاستثنائية» بين فرنسا واليابان. وكتب: «فيما نكافح جميعاً الفيروس، ونتخرط في الانتعاش، تمثل هذه الشراكة مصدر قوة».

(فرانس برس)

المئات يدفعون ثمن المشاركة في الاحتجاجات

كوبا: مخاوف على مصير المعتقلين

ما زال مصير مئات الموقوفين خلال التظاهرات غير المسبوقة التي شهدتها كوبا أخيراً، غير معروف، في ظل اتهامات عديدة حاضرة ضدهم وتعمّد التنكيل بهم

بعد مرور أسبوعين تقريباً على اندلاع أكبر احتجاجات مناهضة للحكومة منذ الثورة الكوبية التي أوصلت فيدل كاسترو إلى السلطة عام 1959، ما زال مصير عشرات الموقوفين خلال هذا الحراك غير معروف. فخلال الاحتجاجات أوقف المئات من المتظاهرين، فيما يواجه كثر منهم تهم الازدراء والتسبب بالاضطراب العام والتخريب ونشر فيروس كورونا بمزاعم الخروج من دون كمامات. ولم تعلن الحكومة عدد الأشخاص المحتجزين، لكنّ مراقبين مستقلين وناشطين نشروا قوائم تضم 600 اسم على الأقل.

أحد هؤلاء الأشخاص الذين أوقفوا قبل أسبوعين، هو مانويل دياز، الذي تعيش عائلته حالة من القلق على مصيره. وبحسب محاميه، يحتاج دياز إلى شاهدين أو ثلاثة ليشهدوا أنّ احتجاجه كان سلمياً ليصبح مؤهلاً للخروج بكفالة قبل محاكمته. وكان دياز (59 عاماً) الذي يعمل في مخبز، انضم إلى احتجاج يوم 11 يوليو/تموز الحالي في بلدته باوتا، الواقعة على مسافة 25 كيلومتراً جنوب غرب هافانا. وخرج الآلاف إلى الشوارع في 11 يوليو في حوالى 40 مدينة وبلدة يهتفون «حرية!» و«لتسقط الديكتاتورية!». وقال شقيقه روبرتو عبر الهاتف من ميامي حيث يعيش: «حتى الآن، لم يدلِ أحد بشهادته وما زال مانويل رهن الاحتجاز قبل المحاكمة». وأضاف: «إنّه يقبع في سجن كايميتو (غربي كوبا) ونحن يائسون».

وكانت المفوضة السامية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة ميشيل باشليه، قد أعربت الأسبوع الماضي، عن قلقها إزاء مزاعم تفيد بأنّ هناك أفراداً محتجزين انفرادياً، وأنّ مكان بعضهم مجهول. وقالت: «يجب الإفراج عن جميع الأشخاص الذين أوقفوا لممارسة حقوقهم على الفور».

في المقابل، قال وزير الخارجية الكوبي برونو رودريغيز، الخميس الماضي، إنّ معظم الموقوفين أطلق سراحهم بعد دفع غرامة أو وضعوا رهن الإقامة الجبرية. ونفى وجود قصّر بين المحتجزين أو اختفاء أي شخص. لكنّ الكثير من العائلات الكوبية ما زالت تجهل مصير أبنائها. وعلى مجموعة في موقع «فيسبوك» تسمى «ديسباريسيدوس (مفقودون) سوس كوبا (أنقذوا كوبا)» وجّه روبرتو دياز، نداء لأيّ شخص يمكنه أن يشهد على سلوك شقيقه السلمي خلال التظاهرات. وكتب: «هل هناك من يستطيع مساعدتنا، من فضلكم؟». وانتشرت رسائل مماثلة على «فيسبوك» و«تويتر».

من جهتها، تسعى كلاوديا سالازار، لإطلاق سراح زوجها، ياريان سيبرا، الذي كتبت أنّه «ضحية محاكمة جائرة... لأنّه يفكر بشكل مختلف». أما المصور أنيلو تروبا (25 عاماً) الذي أوقف بينما كان يصور بكاميرته، قرب مقر البرلمان في هافانا، فحكم عليه بالسجن لمدة عام بتهمة «الإخلال بالنظام العام» وفقاً لعائلته. وهو صوّر مقطع فيديو لأغنية الراب «باتريا إي فيدا» (الوطن والحياة) التي أصبحت لازمة ينشدها المحتجون ومنتقدو الحكومة. وعنوان اللازمة هو تلاعب لجملة «الوطن أو الموت» التي أطلقها كاسترو عام 1960، وهي بمثابة نقد بلا قيود للحكومة الشيوعية المستمرة منذ أكثر من ستة عقود. ومثل تروبا أمام المحكمة الأربعاء مع 12 متظاهراً، بحسب عائلته. وقال شقيقه بوري: «لم نُبلغ بالمحاكمة مسبقاً» مضيفاً أنّ والديهما «كانا مدمَّرين». فقد علموا بمحاكمته عندما كانوا يحاولون زيارة أنيلو في مركز الشرطة. وأضاف بوري: «هرعنا إلى المحكمة مع محام، لكن عندما وصلنا، كانت الجلسة قد انتهت». وكتبت والدة تروبا، رايسا غونزاليس، على «فيسبوك»: «أين حق ابني في محاكمة شفافة؟». ومن المقرر أن تقدم الأسرة استئنافاً.

ومن بين الموقوفين الآخرين الذين ما زالوا خلف القضبان، المعارضان خوسيه دانيال فيرير ولويس مانويل أوتيرو ألكانتارا. ألكانتارا هو أحد قادة حركة سان إيسيدرو الاحتجاجية التي شكلت عام 2018 من أجل المطالبة بمزيد من حرية التعبير في الجزيرة. وأفادت حركة سان إيسيدرو، الثلاثاء الماضي، بأنّ ألكانتارا نقل إلى سجن يخضع لإجراءات أمنية مشددة على مسافة 60 كيلومتراً من هافانا.

نشر مراقبون وناشطون قوائم تضم أسماء 600 معتقل

وجاءت الاحتجاجات في ظلّ مواجهة البلاد أسوأ أزمة اقتصادية منذ 30 عاماً، مع نقص مزمن في إمدادات الكهرباء والغذاء والدواء وارتفاع في عدد الإصابات بفيروس كورونا. وفي محاولة لدعم حليفتها، أعلنت روسيا، أمس، أنّها أرسلت طائرتين مليئتين بمساعدات إنسانية من بينها مليون كمامة إلى كوبا، من أجل مساعدتها في مواجهة الارتفاع الحاد في عدد الإصابات بكورونا و«الحصار الاقتصادي» الذي تفرضه الولايات المتحدة. وبناء على أوامر من الرئيس فلاديمير بوتين، أقلعت طائرتان روسيتان من طراز «أن-124» تابعتان لوزارة الدفاع الروسية من مطار تشكالوفسكي قرب موسكو إلى كوبا، كما ذكرت الوزارة في بيان. وأوضح البيان أنّ «الطائرتين ستسلمان أغذية ومعدات حماية شخصية وأكثر من مليون كمامة طبية. وتبلغ زنتهما الإجمالية أكثر من 88 طناً».

(فرانس برس)

أوقف مئات المتظاهرين خلال الاحتجاجات (ياميل لاج/فرانس برس)